

يبرأه ثم ترجع وقال يكون اسلما **وجيز** وعن  
الامام انه يبرأ اسلما باناسلم وعن ابن زياد قيل  
لذبح اسلم فقال اسلمت فهو مسلم وكذا عن علي بن  
**بزازية المسائل المتعلقة بالمهنة والبغاة والمكاتب**  
**والزنازية** واذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض  
الاسلام عليه فان كانت له شبهة كفتحت له ويحتمل  
ايام فان اسلم والاقتل لقول عمر من بديل دينه فاقبلوه  
فان قتله قاتل قاتل عرض الاسلام عليه كره له ذلك ولا يثنى  
على الغافل لانه اباح الشرح وانما يكون لانه يمكن ان يسلم  
والمرءة اذا ارتدت فلا تقتل ولكن تحبس حتى تسلم  
ويتزول مكرها ثم تدعى اموالها برتبة زوال امرها فان  
اسلم عادت على حالها وان مات او قتل على ردة  
التقل ما اكتسبه في حال الاسلام الوارثة للمسلمين  
وكان ما اكتسبه في حال ردة نبيها وقال ابو يوسف  
ومحمد كلاهما مبررات لان الوارثة اصبحت بماله واقرب اليه  
فان حق بدال الحرب ثم اذا وصم اليكم بلحاثة عنق  
مدبروه واقرباه اولاده وحلت الديون المؤجلة  
عليه التقل ما اكتسبه في حال الاسلام الوارثة للمسلمين  
لانه ميت حكما ويقضي الديون التي لزمته في حال الاسلام

ملح

ما اكتسبه

ما اكتسبه في حال الاسلام وما لزمته من الديون في حال  
ردته مما اكتسبه في حال ردة وما باعته لو اشتره الوتر ف  
فيه من امواله في حال ردة موقوفات اسلم صحت  
عقوده وان مات او قتل بدال الحرب بطلت بقائه  
وان عاد لم يرد بعد التحكيم بلحاثة الى الاسلام مسلما  
فما وجد من ماله في يد ورثته بعينه اخذ لانه اخطب  
**نافع** ولو ارتد والعياذ بالله حرم امرته ويجوز النكاح  
بعد اسلامه ويعيد الحج ويسلمه اعادة الصلوة والصفا  
واللو لو دينه ما قبل تجديد النكاح بالوطى بعد النكاح بكلمة  
الكفر ثبت نسبه ولو ذنت ولو ذنت ثم اتى بكلمة الشهادة  
على العادة لا يجد به عالم يرجع حاله بان باين انما على  
العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك  
ثم يجرد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو  
القتل اذا است الرسول عم او واحدا من الانبياء  
فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء بعد القدر عليه  
والشهادة او جاء تايبا من قبل نفسه كالزنيق لا حد  
وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لا حد  
لان حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة بحسب  
حقوق الادميين وكذا القذف لا يزول بخلافه اذا